المتحدثون خلال المحاضرة

تكريم إدارة الإعلام الأمني

خلال محاضرة مرورية بالحرس الوطني

«الداخلية»: العسكريون مطالبون أكثر من غيرهم بالتزام القوانين

أكد مدير مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني العميد محمد فرحان الفرحان أهمية الدور التوعوي الذي تقوم به إدارة الإعلام الأمني في وزارة الداخلية لنشر الثقافة القانونية في المجتمع، مشيدا بالتعاون والتنسيق بين الجانبين لنشر التوعية المرورية والأمنية بين منتسبي الحرس الوطني.

جاء ذلك في محاضرة توعوية نظمها فرع العلاقات العامة والتوعية بمديرية التوجيه المعنوي بعنوان «السلامة المرورية» في معسكر الصمود، والتي ألقاها الرائد فيصل عبيد الديحاني، والنقيب عثمان محمد غريب من إدارة الإعلام الأمني في وزارة الداخلية، وأشرف على تنظيمها ركن أول توعية في مديرية التوجيه المعنوي النقيب رائد محمد المزيعل.

وشددت المحاضرة على جميع العسكريين في ضرورة الالتزام بقوانين المرور، وإعطاء القدوة الحسنة للمجتمع بعدم ارتكاب المخالفات.

وقال الرائد فيصل الديحاني: إنه إذا كان مستخدمو المركبات بصفة عامة مطالبين بالالتزام بقوانين وقواعد المرور من عدم تخطي الإشارة الضوئية الحمراء، والتقيد بالسرعة المحددة للطريق وعدم الاستهتار والرعونة، فإن العسكريين سواء في الحرس الوطني أو الجيش أو زارة الداخلية أو الادارة العامة للإطفاء يجب ان يكونوا في أعلى درجات الالتزام لانهم العين الساهرة على حماية مقدرات الوطن وينبغي ان يكونوا القدوة والنموذج لباقي المواطنين في هذا الجانب، معربا عن الأسف ان من بين المرتكبين لمخالفات جسيمة وتم توقيفهم كان هناك بعض العسكريين.

من جانبه بين النقيب عثمان محمد غريب بعض الأخطاء الجسيمة التي تؤدي الى الحوادث المرورية المفضية في كثير من الأحيان الى الموت والإعاقة، وخاصة استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة، والسير بمعدلات سرعة عالية تتجاوز السرعة المقررة، مشيرا إلى أن الإحصاءات الأخيرة التي قامت بها الإدارة العامة للمرور تكشف ارتفاعا في معدلات انقلاب المركبات وأن السبب الرئيسي هو السرعة الفائقة والقيام بالاستعراض خلال القيادة.

وعقب المحاضرة قام العميد محمد فرحان الفرحان بتكريم المحاضرين الرائد فيصل الديحاني والنقيب عثمان غريب، وقدم لهما درعا تذكارية.

ضباط وأفراد الحرس الوطني يستمعون إلى المحاضرة

■ الفرحان: نقدر دور إدارة الإعلام الأمني في نشر الثقافة القانونية بالمجتمع

حذر من سياسة الباب المغلق للشركة وحملها التبعات والنتائج

الهاجري: كامل الدعم والمساندة للإجراءات التصعيدية لنقابة خدمات النفط

حذر رئيس اللجنة الإقليمية لنقابات النقل الجوي بالعالم العربي ورئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بالخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها عبد الله سيف الهاجري من سياسة الباب المغلق لشركة خدمات القطاع النفطي إزاء تعاطيها مع حقوق العاملين بها ومكتسباتهم الوظيفية، منتقدا لآلية تعاطي إدارة الشركة مع مطالبات نقابة العاملين بخدمات القطاع النفطي بكل سطحية وتعنت، ومحملا لها التبعات والنتائج، معلنا عن كامل دعم نقابة العاملين بالخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها وتضامنها مع نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي في جميع الإجراءات التصعيدية التي تقوم بها، مؤكدا على مشروعية وعدالة مطالبات العاملين بشركة خدمات النفط.

وعبر الهاجري عن «بالغ أسفه لما آلت إليه التطورات الأخيرة مع نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي من تعثر في مفاوضاتها ووصولها إلى طريق مسدود الأمر الذي حدا بها إلى اللجوء إلى التصعيد والإضراب، لافتا إلى أن «شركة خدمات القطاع النفطي تعتبر من الشركات النفطية المهمة والتي تقدم خدمات مسانده للعديد من الشركات النفطية ومن أهمها المحافظة على أمن وسلامة المنشآت النفطية».

ونوه عن «حالة الإحباط العامة لدى موظفي الشركة بسبب إهمال الإدارة للمطالب العادلة للموظفين وما لها من تداعيات سلبية على مستوى أداء الموظفين خلال أدائهم للمهام الجسيمة الموكلة إليهم، مشيرا إلى «أننا دعاة حقوق ولسنا دعاة تأزيم ونحرص كل الحرص على زيادة إنتاجنا النفطي في إطار القوانين والاتفاقيات الدولية ومبدأ المساواة والعدالة الوظيفية، وعليه فإن مطالب إخواننا العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي تأتي في هذا الإطار مما يؤكد مشروعيتها».

وأكد على «ضرورة التجاوب السريع من قبل المسئولين في شركة خدمات القطاع النفطي مع المطالب المشروعة والمستحقة للعاملين بالشركة ونزع فتيل التأزيم قبل تنفيذ الإضراب وتكبيد الشركة خسائر كبيرة، مشددا على أن «النقابات العمالية نسيجا واحدا متلاحما في سبيل الدفاع عن حقوق العمال والموظفين في مختلف الوظائف والمهن، وتعمل جميعا لحماية وخدمة العمال والعمل على رفع مستواهم ودعمهم في مطالبهم العادلة والمستحقة وهو ما يطالب به الأخوة في نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي».

عبد الله الهاجري

■ حالة من الإحباط تنتاب موظفي الشركة بسبب إهمال مطالبهم العادلة

الرئيس التنفيذي للشركة ثمن دور اللجنة الدعوي تجاه الجاليات الوافدة

وفد من لجنة التعريف بالإسلام زار «فيفا للاتصالات»

وفد التعريف بالأسلام خلال زيارة فرع «فيفا»

قام وفد من لجنة التعريف بالإسلام ضم كل مدير عام اللجنة جمال الشطي ومدير المشاريع الخيرية باللجنة جودة الفارس ومدير عام مؤسسة زخرف أنس الخليفة، بزيارة شركة الاتصالات الكويتية «فيفا» وكان في استقبال وفد اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة سلمان البدران والذي رحب بوفد اللجنة، مثمنا دور اللجنة الدعوي والتوعوي والاجتماعي الرائع الذي تقوم به تجاه الجاليات الوافدة، وحرصها على تعليمهم اللغة العربية وعادات وتقاليد أهل الكويت.

من ناحيته قدم الشطي خلال الزيارة نبذة عن تاريخ نشأة اللجنة وتأسيسها قبل 35 عاما، معلنا بأن عدد المهتدين باللجنة بلغ عدد 60 الف مهتد ومهتدية من شتى الجنسيات، وعدد الشطي انشطة وفعاليات اللجنة التى تقوم بها من محاضرات ثقافية، ولقاءات توعوية وأنشطة ترفيهية تجاه الجاليات الوافدة، موكدا على حرص اللجنة الشديد على تعليم الجاليات الوافدة اللغة العربية وتعليمهم عادات وتقاليد أهل الكويت، عن طريق فصول اللجنة المنتشرة في جميع مناطق الكويت من الجهراء إلى الوفرة، وكذلك إقامة اللجنة لمشروع إفطار الصائم بشهر رمضان المبارك، بجانب العديد من المشاريع الأخرى التي تقوم بها اللجنة، ، لافتا إلى ان اللجنة تخاطب شريحة مهمة وهم الجاليات الوافدة، وتسعى إلى تحويل المهتدين منهم، إلى مهتدين فاعلين ومصلحين، حتى يكونوا دعاة يعرفون بني جلدتهم بالدين القويم، .

ومن جانبه ثمن البدران الدور الكبير الذي تقوم به اللجنة تجاه الجاليات الوافدة، مشيدا بعملها ودورها الدعوي والتوعوي المميز والذي اعتبره «عملا نبيلا وجهدا جبارا» يستحق التقدير والاحترام.

وبين البدران ان شركة فيفا لها دور كبير وفعال في خدمة المجتمع فالشركة تقوم بالعديد من المشاريع الخيرية والصحية والاجتماعية الهادفة، ولها مشاركة فعالة في جانب الأمن والسلامة، فتقيم الشركة ولائم إفطار بشهر رمضان المبارك، كما تقوم الشركة بتكريم حفظة القرآن الكريم، وتعقد لهم حفل كبير يتم خلاله توزيع الجوائز على الفائزين، كما تحرص الشركة على تنمية المواهب والطاقات الشابة الكويتية عن طريق تقديم دورات مميزة لشريحة الشباب في العديد من البلدان الخارجية لصقل خبراتهم ولتخريج كوادر شابة وطاقات فاعلة تخدم المجتمع، وفي ختام اللقاء تقدم وفد التعريف بالإسلام الزائر بشكر البدران على الحفاوة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

هدفنا تقديم كوادر للمشاركة في صناعة القرار وإدارة الشأن العام

«المحافظون»: تنمية الوعي بالشأن العام وقضايا حقوق الإنسان على رأس أولوياتنا

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المحافظين د.علي النقي أن الحركة تعد من الحركات السياسية الكويتية التصحيحية، مشيرا إلى أنها تميل إلى يمين الوسط حسب الإيديولوجيات والتصنيفات السياسية المتعارف عليها دوليا.

ولفت النقي في تصريح صحافي إلى أن الحركة تضم نخبة متميزة وفاعلة من سياسيين وأكاديميين وإعلاميين وقانونيين ورياضيين وشخصيات عامة تحمل خلفيات متنوعة لهم شأنهم ومكانتهم في المجتمع الكويتي، كاشفا أن الحركة تستعد لإعلان نفسها كـ«حزب» حال إقرار قانون الأحزاب رسميا في البلاد، مبينا أن أهمية الأحزاب تأتي انطلاقا من أسس إسلامية وحضارية مرتبطة بالوجوب الحتمي لفكرة العمل «المنظم».

وقال إن حركة المحافظين تضم داخل برنامجها عددا من الأهداف التي تسعى جاهدة لتنفيذها على أرض الواقع، معددا تلك الأهداف ومنها: الإسهام في تمثيل المواطنين سياسيا والمشاركة في صناعة القرار وإدارة الشأن العام، العمل على إصلاح الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية وصولا إلى دولة الرفاه الاقتصادي، مُناصرة الحركة العمالية والنقابية في البلاد، حماية الوطن من الفتن التي تعصف بالمنطقة من أي جهة أتت فالكويت ليست ممرا ولا مقرا للأجندات الخارجية. فضلا عن ضرورة دعم التضامن الخليجي والعربي والإسلامي وقضايا شعوب العالم العادلة.

وتابع مشددا على ضرورة تنمية الوعي بالشأن العام وقضايا حقوق الإنسان ودولة القانون والمفاهيم الديمقراطية، مشيرا إلى أهمية تعزيز دور المرأة والشباب وبرامج الطفل، ووضع السياسات والإستراتيجيات لتنميتهم لتحمل المسؤوليات المستقبلية في بناء الوطن ونهضته.

وأضاف د. النقي: نسعى في حركة المحافظين نحو توفير حياة كريمة لأبناء الوطن وتحسين مستوى المعيشة وتطوير التعليم وقطاعات الإعلام والرعاية الصحية والرياضة وبناء مجتمع المعرفة والثقافة، بالإضافة إلى إننا نسعى نحو نشر روح الفضيلة والعدالة والمساواة في المجتمع الكويتي، وتعزيز السلم الأهلي وتعميق اللحمة في البُنية الاجتماعية ونبذ جميع أوجه التفرقة والتمييز، فضلا عن مكافحة كافة أشكال الفساد الأخلاقي والإداري والمالي.

وختم د. النقي مبينا أن حركة المحافظين ستديرها اللجنة التأسيسية لمدة عام، ثم تتحول بعدها إلى إجراء انتخابات لإدارتها، كاشفا أنه سيتم خلال فتح باب الانتساب الرسمي إليها، كما ستعلن عن برنامجها العام في محاوره الرئيسية ورؤاها والملفات ذات الأولوية.

د.علي النقي

■ النقي: مستعدون للإعلان عن أنفسنا كـ«حزب» رسمي حال إقرار القانون

■ مُناصرة الحركة العمالية والنقابية في البلاد ضرورة

■ نسعى إلى مكافحة الفساد الأخلاقي والإداري والمالي وحماية الوطن من الفتن

«العدالة والسلام»: ليواجه الوزراء الاستجوابات بدلاً من التصعيد غير المبرر

انتقد المكتب السياسي لـ «تجمّع العدالة والسلام» محاولات الحكومة في شحن الشارع من خلال خلق أزمة مع مجلس الأمة عن طريق عدم حضورها إلى الجلسات، ورأى أن في ذلك استهانة واستخفاف بالأدوات الدستورية.

واستهجن التجمّع التصعيد الحكومي نتيجة تقديم الاستجوابين الأخيرين إلى وزيري الداخلية والنفط، لاسيما وأن استجواب وزير الداخلية جاء بعد تأجيل استجواب سابق وتخصيص جلستين لمناقشة تردي الوضع الأمني دون ملامسة أي تحسن في أداء الوزير، فضلاً عن أن استجواب وزير النفط جاء على خلفية قضية حساسة «الداو» تكبد المال العام فيها مبالغ طائلة.

وأكد أن الاستجواب حق دستوري للنواب، مبينا أن الوضع الدستوري يقتضي صعود الوزير على المنصة ومواجهة الاستجواب وتفنيد محاوره بدلا من تأجيج الوضع، مبينا أن الموقف الحكومي يعد هروبا في أول اختبار حقيقي لها مع المجلس، وأن هناك وزراء غير قادرين على أداء أعمالهم.

ورفض التجمّع هذا النوع من التعامل الحكومي مع مجلس الأمة، مشيرا إلى أنها كانت تملك الفرصة لإظهار قوتها وشجاعتها بدلا من شحن وتأجيج الوضع السياسي إلا أنها أوصلت رسالة سلبية بغيابها عن الجلسات، مؤكدا أن الهروب لن يحمي الوزراء إنما يساعد على تفاقم الأزمة وغياب الرقابة المشروعة للنواب.

وقال التجمّع: لا يوجد ما يبرر الموقف الحكومي، فالمجلس أوفى بوعده بمرور ستة أشهر بمنح الحكومة فترة للعمل والانجاز دون استجوابات، وتفرغ للتشريع وها هو الوقت حان لمحاسبة المقصرين.

وأضاف متسائلا: هل تهاب الحكومة التصدي للاستجوابات نظرا لعجزها؟ أم أن هناك غاية في نفس يعقوب؟!، مشيرا إلى أن بعض الوزراء يتحركون وفقا لتحالفات مع بعض القوى السياسية من خارج المجلس في محاولة لضرب استقرار المشهد السياسي والعودة مرة ثانية إلى الواجهة.

وختم التجمّع مطالبا المجلس بالثبات وتحمل مسؤولياته، كما دعا الحكومة إلى تحمل المسؤولية الدستورية والأدبية الملقاة على عاتقها تجاه الشعب.

بدء التسجيل في مسابقة «حفظ السنة النبوية والمتون العلمية» في إحياء التراث

بدأ في مركز ابن تيمية للقرآن والعلوم الشرعية التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي في منطقة الأندلس التسجيل لمسابقة «حفظ السنة النبوية والمتون العلمية»، والتي سيتم من خلالها حفظ متن «كتاب التوحيد» للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وحددت اللجنة المتون المطلوب حفظها والآيات القرآنية والأحاديث والآثار والمسائل الواردة في الكتاب من الباب رقم «1» الى الباب رقم «33».

كما حددت اللجنة المنظمة موعد الاختبار للمسابقة من الساعة «10» صباحا الى الساعة «2» ظهراً خلال يومي «12» و «13» رمضان المقبل 1434هـ إن شاء الله.

علما بأن مكان التسجيل والاختبار سيكون في مقر جمعية إحياء التراث الإسلامي «فرع الأندلس» الكائن في الأندلس ق «3» - ش «101» - م «12» - مقابل صالة الخرينج للأفراح.

وأوضحت اللجنة المنظمة للمسابقة أنه قد تم تخصيص جوائز قيمة للفائزين، حيث سيتم تكريم فئتين من المشاركين هما : الفئة العامة وفئة الطلاب والجوائز التي تم اعتمادها لكل فئة : الجائزة الأولى : «240» د.ك، والثانية : «150» د.ك، والثالثة : «100» د.ك، والرابعة : «60» د.ك لكل فئة على حدة. والجدير بالذكر أن إدارة بناء المساجد والمشاريع الإسلامية في منطقة الأندلس التابعة لجمعية إحياء التراث الإسلامي تضم بالإضافة للجنة النسائية العديد من اللجان مثل : اللجنة الدائمة لتحفيظ القرآن الكريم والتي تقوم بتنظيم العديد من دورات تحفيظ القرآن الكريم، ولجنة الإعانات والتي تعمل على إحياء فريضة الزكاة وتوزيعها على الأسر المحتاجة والمتعففة، كذلك هناك لجنة الدعوة والإرشاد، وكان من ثمراتها الدعوة الى كتاب الله وسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ومنهج السلف الصالح، كذلك إحياء التراث الإسلامي من خلال نشر كتب السلف الصالح، كما تضم الإدارة أيضاً لجنة توعية الجاليات، والتي أخذت على عاتقها دعوة الجاليات الى الإسلام، بالإضافة الى لجنة المشاريع، والتي تقوم بعمل العديد من المشاريع الخيرية الإسلامية في العديد من الدول بالتعاون مع اللجان القارية التابعة للجمعية. ويجري حاليا الإعداد لكثير من الأنشطة والفعاليات التي سيتم الإعلان عنها لموسم رمضان المقبل.